مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/18

إدارة الاختناق الجيوسياسي وإعادة تدوير الصراع الاتفاق الأمريكي–الإيراني: هدنة اضطرارية أم مسار جديد لإعادة تشكيل أمن الشرق الأوسط؟

قسم الابحاث

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

إدارة الاختناق الجيوسياسي وإعادة تدوير الصراع
الاتفاق الأمريكي–الإيراني: هدنة اضطرارية أم مسار جديد لإعادة تشكيل أمن الشرق الأوسط؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

الكاتب / قسم الابحاث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

مقدمة: عتبة الإنهاك الاستراتيجي وتحول بنية الصراع

غالباً ما تشهد العلاقات الدولية تحولات مفصلية عندما تصل الصراعات إلى مرحلة تصبح فيها كلفتها السياسية والاقتصادية والأمنية أعلى من المكاسب التي يمكن أن تحققها. ففي هذه المرحلة، لا يعكس الميل إلى التفاهم انتهاء الخلافات البنيوية أو اقتراب الخصوم من المصالحة، بقدر ما يعبر عن إدراك متبادل بأن إدارة التوتر بأساليب أقل كلفة أصبحت أكثر جدوى من استمرار التصعيد. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم مفهوم **عتبة الإنهاك الاستراتيجي** بوصفه المرحلة التي تقتنع فيها القوى المتنافسة بأن أدوات الضغط والتصعيد فقدت قدرتها على تحقيق نتائج حاسمة، وأن استمرار المواجهة المفتوحة قد يقود إلى استنزاف متبادل تتراجع معه فرص السيطرة على مسار الصراع.

وتتفق الأدبيات الكلاسيكية في دراسات الحرب والتفاوض الاستراتيجي، بدءاً من أطروحات Carl von Clausewitz التي تنظر إلى الحرب بوصفها امتداداً للسياسة بوسائل أخرى، وصولاً إلى تحليلات Thomas Schelling بشأن الردع والمساومة، على أن الصراعات المعقدة لا تُحسم بالضرورة عبر انتصار عسكري كامل، وإنما من خلال إعادة مواءمة العلاقة بين القوة والهدف السياسي، عندما يصبح التصعيد غير قادر على إنتاج نتائج مستقرة أو قابلة للاستدامة.

وفي ضوء ذلك، تبدو قراءة التفاعل الأخير بين الولايات المتحدة وإيران أكثر دقة إذا لم تُختزل في كونه انفراجة دبلوماسية عابرة أو

مجرد توقف مؤقت للتصعيد. فالحدث يعكس، في جوهره، تحولاً في آليات إدارة الخصومة بين طرفين اعتادا الاحتكام إلى منطق الضغط والردع المتبادل، من دون أن يعني ذلك زوال أسباب الصراع أو انتهاء مصادر التوتر التي ما تزال تحكم طبيعة العلاقة بينهما.

لا يعكس الاتفاق، بالضرورة، انتقالاً من حالة العداء إلى الشراكة، بقدر ما يعكس إدراكاً متبادلاً لتراجع فاعلية أدوات الضغط القصوى وحدود قدرتها على تحقيق أهدافها. فالولايات المتحدة، رغم ما تمتلكه من تفوق عسكري واقتصادي واسع، لم تنجح في إحداث تغيير حاسم في السلوك الإيراني عبر العقوبات والضغط الاستراتيجي. وفي المقابل، لم تتمكن إيران، على الرغم من امتلاكها أدوات تأثير إقليمية وقدرة على توظيف الجغرافيا والطاقة كورقتي ضغط، من تجاوز القيود الاقتصادية والسياسية التي فرضتها حالة المواجهة المستمرة.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الاتفاق بوصفه انتقالاً محدوداً من منطق «اللعبة الصفرية»، الذي يفترض أن مكسب أحد الأطراف لا يتحقق إلا بخسارة الطرف الآخر، إلى نمط أقرب إلى «التنافس المنظم». ففي هذا النمط، تظل المصالح متعارضة، غير أن الأطراف تسعى إلى وضع حدود عملية للصراع تحد من احتمالات الانفجار، وتجعل إدارة الخلاف أكثر قابلية للاستمرار سياسياً وأمنياً.

وتكتسب هذه التحولات أهمية خاصة لأن الصراع الأمريكي–الإيراني لم يعد مقتصراً على الملف النووي أو التنافس الثنائي، بل أصبح جزءاً من شبكة معقدة من القضايا الإقليمية والدولية، تشمل أمن الخليج،

واستقرار أسواق الطاقة، وأمن الملاحة في مضيق هرمز، ومستقبل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة. ومن ثم، فإن أهمية الاتفاق لا تنبع من مضمونه المباشر فحسب، بل من كونه يمثل اختباراً لقدرة الطرفين على الانتقال من إدارة الأزمات إلى إعادة صياغة قواعد الصراع، بما يضمن ضبط المنافسة والحد من مخاطر التصعيد، من دون أن يعني ذلك إنهاء أسباب الخلاف أو تجاوز التناقضات البنيوية التي ما تزال تحكم العلاقة بينهما.

وتفترض هذه الدراسة أن الاتفاق الأمريكي–الإيراني لا يمثل نهايةً للصراع، ولا بدايةً لشراكة استراتيجية، بل يعكس لحظةً أدرك فيها الطرفان حدودَ المواجهة المفتوحة وكلفتها المتصاعدة. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم الاتفاق بوصفه محاولةً لإدارة حالةٍ من الإنهاك المتبادل التي أفرزها تراكم الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية، ودفعتهما إلى البحث عن قواعد تنظم الخصومة وتحد من مخاطرها، من دون أن تُنهي أسبابها البنيوية العميقة.

وبناءً على ذلك، فإن السؤال المركزي لا يتمثل فيما إذا كان الاتفاق قد أنهى الصراع، وإنما في مدى قدرته على إنتاج نموذج جديد لإدارة التنافس في الشرق الأوسط، يحول أدوات الضغط من عوامل تدفع نحو التصعيد إلى أدوات تفاوضية تسهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي: من توازن القوى إلى التنافس المُدار

يقتضي فهم العلاقة الأمريكية–الإيرانية تجاوز التفسيرات التقليدية التي تختزل الصراع في ميزان القوة العسكرية أو في التفوق المادي وحده. فهذه العلاقة تمثل نموذجاً أكثر تعقيداً من مجرد تفاوت في القدرات، إذ إن حالة الاستقرار النسبي التي تحكمها لا تقوم على تكافؤ القوة بين الطرفين، ولا على قدرة أحدهما على فرض إرادته بصورة كاملة، وإنما على إدراك متبادل بأن كل طرف يمتلك من أدوات الردع والضغط ما يمكّنه من إعاقة أهداف الطرف الآخر ورفع كلفة خياراته الاستراتيجية، بما يحول دون تحقيق حسم نهائي للصراع.

وانطلاقاً من هذا التصور، تعتمد الدراسة مقاربة نظرية مركبة تستند إلى الواقعية البنيوية، ونظرية الردع والمساومة الاستراتيجية، ومفهوم معضلة الأمن، لبناء إطار مفاهيمي يفسر آليات انتقال الخصومات الممتدة من حالة الصراع المفتوح وغير المنظم إلى نمط من التنافس المُدار، الذي تظل فيه المصالح متعارضة، لكن ضمن قواعد وسقوف تحد من احتمالات الانزلاق إلى مواجهة شاملة، وتجعل إدارة الصراع أكثر قابلية للاستمرار والاستقرار.

1. الواقعية البنيوية: توازن القوى وحدود تفسير الحالة الإيرانية–الأمريكية

تنطلق الواقعية البنيوية، كما صاغها كينيث والتز (Kenneth Waltz)،

من أن بنية النظام الدولي، لا نيات الدول وحدها، هي العامل الرئيس الذي يدفع الفاعلين إلى السعي وراء الأمن في بيئة تتسم بغياب سلطة عليا ضامنة. ووفق هذا التصور، يغدو توازن القوى آليةً دفاعيةً تلجأ إليها الدول للحد من مخاطر الهيمنة ومنع اختلال توزيع القوة داخل النظام الدولي.

ومن هذا المنظور، يمكن قراءة السلوك الأمريكي والإيراني بوصفه صراعاً حول موقع كل طرف داخل بنية الأمن الإقليمي. فالولايات المتحدة لا تسعى فقط إلى منع إيران من امتلاك قدرة عسكرية أو نووية متقدمة، بل إلى منعها من تحويل هذه القدرة إلى نفوذ مؤسسي يعيد تشكيل قواعد الأمن في الخليج والشرق الأوسط. وفي المقابل، لا تسعى إيران فقط إلى مراكمة عناصر القوة، بل إلى تقليص قابلية البيئة الإقليمية للاحتواء الأمريكي، وخلق هامش حركة يمنحها قدرة أكبر على التأثير في معادلات الردع والتفاوض. غير أن تطبيق مفهوم توازن القوى بصيغته التقليدية على الحالة الأمريكية–الإيرانية يكشف عن حدود تفسيرية مهمة. فالعلاقة لا تقوم على توازن قدرات متقاربة، ولا على تنافس بين قوتين متماثلتين في الموارد، بل على تفاعل غير متماثل بين قوة عالمية تملك أدوات بنيوية واسعة، وقوة إقليمية تملك قدرة عالية على تعطيل بعض مسارات تلك القوة. ومن ثم، فإن جوهر التوازن لا يكمن في مساواة القوة بالقوة، بل في قدرة الطرف الأضعف نسبياً على تحويل نقاط الضعف البنيوي لدى الطرف الأقوى إلى مصادر كلفة سياسية وأمنية.

لذلك، لا يمكن اختزال الاتفاق الأمريكي–الإيراني في كونه نتيجة مباشرة لاختلال أو تصحيح في ميزان القوى التقليدي. فلو كان التفوق المادي وحده كافياً لفرض النتائج، لكان بإمكان واشنطن تحويل ضغطها الاقتصادي والعسكري إلى امتثال إيراني كامل. ولو كانت أدوات التعطيل الإيرانية كافية وحدها لتعديل النظام الإقليمي، لتمكنت طهران من فرض اعتراف واسع بدورها من دون الحاجة إلى مسار تفاوضي. لكن ما تكشفه الحالة هو أن الطرفين يملكان قدرة على الإرباك أكثر مما يملكان قدرة على الحسم، وهذه الفجوة بين القدرة على الإضرار والقدرة على الإخضاع هي التي تفسر الانتقال من منطق توازن القوى إلى منطق توازن الاختناق الجيوسياسي.

2- توازن الاختناق الجيوسياسي غير المتكافئ

يمكن توظيف مفهوم توازن الاختناق الجيوسياسي غير المتكافئ لوصف حالة لا تقوم على تكافؤ القدرات أو تساوي مصادر القوة، وإنما على امتلاك كل طرف أدوات مختلفة تمكّنه من تقييد حركة الطرف الآخر ورفع كلفة خياراته الاستراتيجية. فالتوازن هنا لا ينتج عن تماثل القوة، بل عن قدرة كل طرف على استخدام عناصر تفوقه لإعاقة تحقيق أهداف خصمه. ففي حين تعتمد الولايات المتحدة على العقوبات الاقتصادية، والوجود العسكري، ونفوذها داخل المؤسسات المالية والدبلوماسية الدولية، تعتمد إيران على موقعها الجغرافي، وشبكات نفوذها الإقليمي، وقدراتها غير التقليدية، لزيادة كلفة الضغوط المفروضة عليها وتقليص فاعلية سياسات الاحتواء.

3- نظرية الردع والمساومة الاستراتيجية: من منع الحركة إلى إدارة السلوك

تقدم نظرية الردع، ولا سيما في أعمال Thomas Schelling، إطاراً تفسيرياً مهماً لفهم العلاقة بين القوة والتفاوض. فالردع لا يقتصر على امتلاك القدرة على استخدام القوة، وإنما يقوم على القدرة على التأثير في حسابات الخصم، ودفعه إلى إعادة تقدير كلفة خياراته قبل الإقدام على أي سلوك تصعيدي. وفي الحالة الأمريكية–الإيرانية، لم يعد الردع يعمل وفق منطق منع الخصم من الحركة بصورة كاملة، بل تطور إلى صيغة أكثر تعقيداً تقوم على إدارة نطاق حركته ضمن حدود مقبولة. فالولايات المتحدة لم تتمكن من منع إيران من تطوير أدوات نفوذها الإقليمي، كما لم تستطع إيران إنهاء الوجود الأمريكي أو تحييد تأثيره في المنطقة. وبذلك، تحول الردع من أداة تستهدف تحقيق الحسم إلى آلية لإدارة التنافس وإنتاج قدر من الاستقرار النسبي. وانتقل الطرفان من تصور يقوم على الردع المطلق إلى نمط من الردع المتبادل والمقيد، يدرك فيه كل طرف حدود قدرة الطرف الآخر على التصعيد، كما يدرك في الوقت نفسه حدود قدرته هو على تحمل كلفة المواجهة واستمرارها.

4- من الصراع الصفري إلى هندسة التنافس المُدار

تختلف مقاربة **التنافس المُدار** عن المقاربات الواقعية التقليدية في أنها لا تفترض أن الصراع الأمريكي ـ الإيراني يتحرك حصراً وفق منطق المباراة الصفرية، ولا تفترض في المقابل إمكانية تحوله السريع إلى

تعاون مستقر. فهي تنظر إلى العلاقة بوصفها مجالاً وسطاً بين العداء المفتوح والتسوية النهائية؛ حيث يسعى كل طرف إلى منع الآخر من تحقيق تفوق حاسم، لكنه يدرك في الوقت نفسه أن ترك الصراع بلا ضوابط قد يحول أدوات القوة إلى مصادر استنزاف يصعب التحكم بنتائجها.

يقوم مفهوم هندسة التنافس المُدار على فرضية مفادها أن الخلافات البنيوية العميقة بين واشنطن وطهران لا يمكن تجاوزها بمجرد التوصل إلى اتفاق سياسي، إلا أنه يمكن إعادة تنظيم مساراتها بما يقلل احتمالات الانزلاق إلى التصعيد. ويتطلب ذلك وجود قنوات اتصال فعالة، وسقوفاً واضحة للتصعيد، وحوافز متبادلة تجعل الالتزام بالتهدئة أقل كلفة من العودة إلى المواجهة المفتوحة. ومن هذا المنظور، لا يؤدي تشابك المصالح إلى إنهاء الصراع، وإنما يدفع الأطراف، في ظروف معينة، إلى البحث عن آليات أكثر انتظاماً وفاعلية لإدارته.

وعند إسقاط هذا التصور على الحالة الأمريكية–الإيرانية، يظهر الاتفاق بوصفه أداة لإدارة المخاطر أكثر من كونه حلاً شاملاً للتناقضات القائمة. فملفات النفوذ الإقليمي، والبرنامج النووي، والعقوبات، وأمن الملاحة ستظل تمثل بؤراً رئيسة للخلاف، إلا أنها قد تنتقل من منطق التصعيد المفتوح إلى منطق التفاوض والضبط المتبادل. وبهذا المعنى، لا تتراجع أهمية أدوات القوة، بل يعاد توظيفها ضمن عملية المساومة الاستراتيجية؛ فالعقوبات تصبح أداة للضغط والتفاوض

في آن واحد، والردع يرسم حدود التصعيد، فيما تتحول الجغرافيا من مصدر دائم للتهديد إلى ورقة مؤثرة في معادلات الاستقرار وإدارة التنافس.

غير أن التنافس المُدار لا ينبغي النظر إليه بوصفه حالة استقرار مكتملة، وإنما باعتباره ترتيباً استراتيجياً هشاً يقوم على إدارة التوتر، لا على إنهاء أسبابه أو تجاوز جذوره. فهو نموذج يهدف إلى ضبط الصراع وتقليل احتمالات انفجاره، أكثر مما يستهدف تسويته بصورة نهائية. وتبقى استدامة هذا الترتيب مرهونة بفاعلية قنوات الاتصال، ووجود آليات موثوقة للتحقق، والتزام الأطراف بالسقوف الضمنية التي تحكم سلوكها. فكلما ضعفت هذه العناصر، أو سعى أحد الطرفين إلى توسيع هامش مناورة يتجاوز تلك السقوف، ازدادت احتمالات عودة العلاقة إلى منطق التصعيد والمواجهة. ومن ثم، فإن نجاح هذا النموذج لا يتوقف على مجرد توقيع الاتفاق، بل على قدرته على ترسيخ قواعد مستقرة ومتكررة للسلوك الاستراتيجي، تجعل كلفة العودة إلى التصعيد أعلى من كلفة الاستمرار في التفاوض وإدارة التنافس ضمن حدود يمكن السيطرة عليها.

الجدول يوضح الفرق بين تفسير الواقعية التقليدية وبين منظور هندسة التنافس المدار

البعد التحليلي	الواقعية التقليدية	هندسة التنافس المُدار
طبيعة الصراع	**لعبة صفرية: انتصار طرف يعني خسارة الآخر**	**تنافس مُدار، يسعى إلى إدارة الخلاف وتقليل كلف الصراع دون إنهائه.**
الهدف الاستراتيجي	**إضعاف الخصم أو تغيير سلوكه جذرياً**	**احتواء السلوك وضبط حدود الحركة**
مصدر الاستقرار	**التفوق العسكري والتحالفات الصلبة**	**قواعد اشتباك، قنوات اتصال، ومؤسسات تفاوض**
منطق القوة	**فرض الإرادة**	**إدارة الاعتماد المتبادل**

وبذلك، يمكن النظر إلى الاتفاق الأمريكي–الإيراني بوصفه انتقالاً من حالة العداء غير المنظم إلى نمط من التنافس المُدار، لا لأنه يُنهي الخصومة أو يغيّر طبيعتها البنيوية، وإنما لأنه يعيد تنظيمها ضمن إطار أكثر قابلية للحساب والضبط والمساومة. فجوهر التحول لا يكمن في تراجع مستوى الخلاف بين الطرفين، بل في تغير آليات إدارته؛ إذ ينتقل من صراع مفتوح تحكمه ردود الفعل والتصعيد المتبادل إلى تنافس منظم تضبطه حسابات الكلفة، وقواعد السلوك، وآليات الردع والتفاوض.

ثانياً: ديناميات توازن الاختناق الجيوسياسي غير المتكافئ

تكشف الحالة الأمريكية–الإيرانية عن نمط مغاير لتوزيع القوة، لا يستند إلى توازن القدرات العسكرية أو الاقتصادية، وإنما إلى توازن القدرة على تعطيل أهداف الطرف الآخر ورفع كلفة خياراته الاستراتيجية. فالقوة في هذا السياق لا تُقاس بحجم الموارد المادية وحدها، بل بقدرة كل طرف على توظيف ما يمتلكه من أدوات جيوسياسية واقتصادية وأمنية لتقييد هامش حركة خصمه، والحد من قدرته على تحقيق أهدافه الاستراتيجية. وبذلك، لا يقوم هذا التوازن على تكافؤ الإمكانات أو تماثل مصادر القوة، وإنما على امتلاك كل طرف وسائل ضغط مختلفة تتيح له التأثير في حسابات الطرف الآخر، وإعاقة مساراته، ورفع كلفة قراراته، رغم التفاوت الكبير في حجم القوة الشاملة التي يمتلكها كل منهما.

يقوم نموذج توازن الاختناق الجيوسياسي غير المتكافئ على تفاعل مقاربتين استراتيجيتين مختلفتين؛ الأولى أمريكية ترتكز على التفوق العسكري، والضغط الاقتصادي، والقدرة على توظيف المؤسسات المالية الدولية، والثانية إيرانية تستند إلى الموقع الجغرافي الحرج، ولا سيما مضيق هرمز، فضلاً عن أدوات النفوذ الإقليمي والقدرات اللامتماثلة. ويؤدي تفاعل هاتين المقاربتين إلى نشوء حالة من العجز المتبادل عن تحقيق الحسم، الأمر الذي يدفع الطرفين إلى البحث عن صيغ لإدارة التنافس، بدلاً من السعي إلى إنهائه.

وقد أفرزت هذه المعادلة حالة يمكن وصفها بالشلل الاستراتيجي

المتبادل؛ إذ لم تتمكن العقوبات الأمريكية، على الرغم من تأثيرها الاقتصادي والسياسي الواسع، من إحداث انهيار سياسي أو فرض تغيير جذري في السلوك الإيراني. وفي المقابل، لم تستطع أدوات الضغط الإيرانية، بما في ذلك شبكات نفوذها الإقليمي، رغم قدرتها على رفع كلفة الوجود الأمريكي، إنهاء ذلك الوجود أو إعادة تشكيل النظام الإقليمي بما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية.

وانطلاقاً من ذلك، يعكس الاتفاق إدراكاً متبادلاً بأن القدرة على إلحاق الضرر بالخصم لا تعني بالضرورة القدرة على إخضاعه أو فرض الإرادة عليه. فالقوة، في هذا السياق، لم تعد أداة لتحقيق الحسم النهائي، بقدر ما أصبحت وسيلة لإعادة التفاوض على حدود الحركة، ورسم سقوف التصعيد، وصياغة شروط التهدئة. ومن ثم، فإن جوهر التحول لا يتمثل في انتهاء الصراع، بل في انتقاله من منطق السعي إلى كسر الخصم إلى منطق إدارة التنافس معه ضمن قواعد أكثر قابلية للضبط والاستمرار.

ثالثاً: توازن الألم المتبادل: عندما تصبح كلفة الصراع أعلى من مكاسب الحسم

إذا كان مفهوم توازن الاختناق الجيوسياسي يفسر الكيفية التي يمتلك بها كل طرف أدوات قادرة على تعطيل أهداف الطرف الآخر، فإن مفهوم توازن الألم المتبادل يفسر اللحظة التي تفقد فيها تلك الأدوات قدرتها على تحقيق حسم نهائي، مع احتفاظها بقدرتها على إدامة الاستنزاف المتبادل. ولا يقتصر مفهوم الألم هنا على

الخسائر المادية أو الاقتصادية، بل يمتد ليشمل الكلفة السياسية والاستراتيجية المترتبة على استمرار المواجهة، عندما يؤدي الصراع إلى تضييق هامش الحركة، واستنزاف الموارد، وصرف الاهتمام عن أولويات داخلية وإقليمية ودولية أكثر إلحاحاً.

وفي أدبيات إدارة الأزمات والصراعات الممتدة، لا تنشأ التحولات الدبلوماسية الكبرى، بالضرورة، نتيجة تغير جذري في نيات الأطراف، وإنما نتيجة إعادة تقييم العلاقة بين الكلفة والزمن والعائد السياسي. فعندما تطول المواجهة من دون أن تفضي إلى نصر قابل للاستدامة، تتحول أدوات الضغط إلى أدوات ذات أثر مزدوج؛ فهي، من جهة، تفرض قيوداً على الخصم، لكنها، من جهة أخرى، تفرض قيوداً على الطرف الذي يستخدمها، من خلال استنزاف موارده، وزيادة احتمالات سوء التقدير، وربط ملفات داخلية وإقليمية ودولية متعددة بمسار صراعي واحد. وعند هذه المرحلة، تنتقل العقلانية الاستراتيجية من البحث عن كيفية هزيمة الخصم إلى البحث عن كيفية منع الصراع من تقويض المصالح الاستراتيجية الأوسع لكل طرف.

وفي الحالة الأمريكية–الإيرانية، لا يعكس الانتقال من سياسة «الضغط الأقصى» الأمريكية إلى سياسة «المقاومة القصوى» الإيرانية تراجعاً في الأهداف الاستراتيجية أو تحولاً في التصورات الأمنية الأساسية لدى الطرفين، بقدر ما يعكس إعادة ترتيب الأولويات وإعادة تقييم فاعلية الأدوات المستخدمة في إدارة الصراع. فقد أدرك كل من واشنطن وطهران أن تصعيد الضغوط إلى أقصى مستوياتها

لا يقود بالضرورة إلى تحقيق أعلى درجات الامتثال، وأن القدرة على زيادة كلفة المواجهة على الطرف الآخر قد تتحول، مع مرور الوقت، إلى عبء استراتيجي على الطرف الذي يوظفها، إذا لم تُترجم إلى مكاسب سياسية ضمن مسار تفاوضي قابل للاستثمار.

1. التحول في العقلية الاستراتيجية الأمريكية: من إدارة الشرق الأوسط إلى المنافسة الكبرى

شهدت الحسابات الأمريكية تحولاً لا يرتبط فقط بالرغبة في خفض التوتر مع إيران، بل بإعادة ترتيب وظيفة الشرق الأوسط داخل الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. فمع تصاعد المنافسة مع الصين واستمرار التوتر مع روسيا، لم تعد إدارة مواجهة مفتوحة وطويلة مع طهران خياراً منخفض الكلفة، لأن استمرارها يربط واشنطن بساحة إقليمية تستنزف الانتباه السياسي والموارد العسكرية والقدرة الدبلوماسية في لحظة تحتاج فيها إلى إعادة توزيع قوتها على مسارح دولية أكثر أهمية.

ومن هذا المنظور، لا تمثل إدارة التنافس مع إيران انسحاباً من منطق القوة، بل إعادة تعريف لوظيفتها. فالقوة الأمريكية لم تعد تُستخدم فقط لإجبار الخصم على تغيير سلوكه جذرياً، بل لتحديد المجال الذي يمكن أن يتحرك داخله من دون أن يهدد المصالح الأمريكية الأساسية. وبذلك تتحول العقوبات والردع العسكري والتحالفات الإقليمية من أدوات لإنتاج الحسم إلى أدوات لضبط السلوك، واحتواء المخاطر، ومنع تحول الأزمة الإيرانية إلى عائق أمام أولويات أمريكية أوسع.

2. التحول في العقلية الاستراتيجية الإيرانية: حدود الصمود الاستراتيجي

في المقابل، واجهت إيران حدود نموذج الصمود الاستراتيجي الذي اعتمدته في مواجهة الضغوط الخارجية. فنجاحها في التكيف مع العقوبات واحتواء آثارها لا يعني بالضرورة قدرتها على تحويل هذا الصمود إلى مكاسب سياسية واستراتيجية مستدامة. ذلك أن استمرار الضغوط لفترات طويلة، في ظل غياب انفراج اقتصادي أو أفق تفاوضي، يجعل الصمود نفسه معرضاً للتحول من أداة للمقاومة إلى مصدر للاستنزاف الداخلي، بما يفرض أعباء متزايدة على الاقتصاد، ويحد من القدرة على تمويل شبكات النفوذ، ويقلص هامش المناورة السياسية.

ومن هذا المنطلق، لم تعد المعضلة الاستراتيجية الإيرانية تقتصر على كيفية مقاومة الضغوط الخارجية، بل امتدت إلى كيفية منع أدوات المقاومة ذاتها من التحول إلى مصادر متراكمة للكلفة. فالحفاظ على النفوذ الإقليمي، وتعزيز القدرات الردعية، ومواجهة العزلة المالية، تمثل جميعها عناصر قوة في الحسابات الإيرانية، لكنها تفرض، في الوقت نفسه، أعباءً اقتصادية وسياسية متزايدة، تجعل استمرار التصعيد غير المنضبط أقل جدوى، وتدفع نحو البحث عن تسوية تحافظ على الحد الأدنى من المكاسب الاستراتيجية، وتوفر في الوقت ذاته مساحة اقتصادية وسياسية تسمح بتخفيف ضغوط الاستنزاف.

لذلك، لا يمكن قراءة الانخراط الإيراني في مسار تهدئة أو تفاوض بوصفه تخلياً عن أوراق القوة، بل بوصفه محاولة لإعادة تسعيرها سياسياً. فالأوراق التي لا تُترجم إلى مكاسب تفاوضية قد تتحول إلى أعباء، بينما تصبح أكثر فاعلية عندما تستخدم لإنتاج اعتراف بحدود النفوذ الإيراني ومصالحه الأمنية، من دون دفع الصراع إلى مستوى يستنزف الداخل أو يوسع العزلة الخارجية.

تسويات الإنهاك وعقلانية الضرورة

تنشأ تسويات الإنهاك عندما لا يكون الاتفاق نتاجاً لثقة متبادلة أو مصالحة نهائية، وإنما ثمرة قناعة استراتيجية بأن استمرار الصراع بالآليات ذاتها لم يعد يحقق عوائد تتناسب مع كلفته. ففي مثل هذه الحالات، لا يتجه الخصوم إلى التفاهم لأنهم تجاوزوا أسباب الخلاف، بل لأنهم أدركوا أن استمرار المواجهة من دون ضوابط يرفع كلفتها إلى مستوى يتجاوز المكاسب المحتملة. ومن ثم، يغدو الاتفاق أداة لإدارة المخاطر وتنظيمها، أكثر من كونه وسيلة لإنهاء الخصومة بصورة نهائية.

وفي هذا السياق، يتحول توازن الألم المتبادل إلى آلية انتقالية بين الصراع المفتوح والتسوية النهائية؛ فهو لا يوفر مستوى من الثقة يسمح ببناء شراكة مستقرة، لكنه يخلق مصلحة متبادلة في الحيلولة دون انهيار قنوات الاتصال والتفاهم. ولذلك، تتسم الاتفاقات التي تنشأ في ظل هذا التوازن بطبيعة مزدوجة؛ فهي هشّة لأنها لا تستند إلى توافق عميق بشأن النظام الإقليمي أو مصادر الخلاف الأساسية،

لكنها تكتسب أهمية استراتيجية لأنها توفر الحد الأدنى من القواعد والضوابط التي تمنع التنافس من الانزلاق إلى مواجهة شاملة.

رابعاً: مضيق هرمز ومأسسة الجغرافيا اللامتناظرة

يمثل مضيق هرمز أحد أبرز الأمثلة على التحول في مفهوم القوة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين. فبينما ركزت الأدبيات الجيوسياسية التقليدية، كما في أطروحات **Halford Mackinder** و**Alfred Thayer Mahan**، على السيطرة على المجال الجغرافي الواسع والهيمنة البرية أو البحرية، تكشف الحالة الإيرانية عن نمط مختلف من القوة، يقوم على القدرة على التأثير في عقد الحركة العالمية ومسارات التدفقات الحيوية. فالقيمة الاستراتيجية لم تعد ترتبط فقط بامتلاك المساحة الأكبر أو الجيش الأقوى، بل أصبحت تقاس أيضاً بالقدرة على التأثير في تدفقات الطاقة والتجارة الدولية وحركة الملاحة. ومن هذا المنظور، يغدو مضيق هرمز نموذجاً لما يمكن تسميته **الجغرافيا السياسية الحركية**، حيث تتحول نقطة عبور محدودة جغرافياً إلى أداة تأثير ذات امتداد عالمي.

ولا تنبع أهمية هذا المضيق من كونه يمنح إيران تفوقاً عسكرياً مباشراً، وإنما من قدرته على رفع كلفة أي محاولة لعزلها أو ممارسة الضغوط عليها خارج إطار تفاوضي. وبهذا المعنى، تصبح الجغرافيا عنصراً فاعلاً في معادلات الردع والمساومة، إذ تتحول من عامل مكاني ثابت إلى أداة استراتيجية تؤثر في حسابات القوة، وتعيد تشكيل خيارات الفاعلين الإقليميين والدوليين. لم يكن توظيف إيران

لموقعها الجغرافي بديلاً عن التفوق العسكري الأمريكي، وإنما شكّل وسيلة لموازنة آثاره من خلال رفع كلفة استخدام هذا التفوق. فالجغرافيا، في هذا السياق، لم تُستخدم لتحقيق تفوق عسكري مباشر، بقدر ما استُخدمت لتعقيد خيارات الخصم وتقليص هامش حركته الاستراتيجية.

ومن هذا المنطلق، لا يُقرأ التهديد المحتمل لحركة الملاحة بوصفه أداة عسكرية فحسب، بل بوصفه أداة للتواصل الاستراتيجي الخشن، تستهدف إيصال رسالة سياسية مفادها أن استقرار النظام الاقتصادي العالمي، ولا سيما أمن تدفقات الطاقة، يظل مرتبطاً بدرجة من التفاهم مع القوى الفاعلة في هذه الجغرافيا. وبهذا المعنى، يمكن النظر إلى الاتفاق بوصفه محاولة لإعادة تنظيم العلاقة بين حرية التدفقات الاقتصادية العالمية وأدوات الضغط المفروضة على إيران، ضمن صيغة تقلل احتمالات تحول الجغرافيا إلى أداة للتصعيد، وتعيد إدماجها في إطار تحكمه قواعد الردع والمساومة وإدارة التنافس.

خامساً: من السلام النهائي إلى التنظيم الصراعي: طبيعة الاتفاقات في النظام الدولي

تكشف الخبرة التاريخية للعلاقات الدولية أن العديد من الاتفاقات الكبرى لم تُنهِ التنافس بين القوى المتصارعة، لكنها نجحت في نقله من حالة الفوضى المفتوحة إلى حالة أكثر قابلية للإدارة. وتظهر هذه القاعدة في نماذج تاريخية عدة، أبرزها مرحلة الوفاق الأمريكي

ـ السوفيتي واتفاقات الحد من التسلح. فقد لم تُنهِ هذه الترتيبات التنافس الأيديولوجي والاستراتيجي بين القوى الكبرى، لكنها نقلته من حافة المواجهة المباشرة إلى فضاء أكثر تنظيماً يقوم على قواعد اشتباك وآليات رقابة واتصالات سياسية تقلل مخاطر سوء التقدير. وعليه، فإن جوهر الاتفاق لا يتمثل في إنهاء الخصومة، بل في إعادة صياغتها ضمن قواعد تحد من احتمالات الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة. وهذا ما يمنح الاتفاق أهميته النظرية؛ فهو يقدّم مثالاً على قدرة التسويات الجزئية على إنتاج قدر من الاستقرار حتى في ظل استمرار التناقضات البنيوية.

سادساً: المحكات الهيكلية لاستدامة النموذج: من هدنة الضرورة إلى معمار أمني قابل للحياة

إن الانتقال من تفاهم تكتيكي فرضته ضغوط المرحلة إلى نموذج مستدام لإدارة التنافس الإقليمي لا يتوقف على استمرار التهدئة فحسب، بل يرتبط بقدرة الأطراف على اجتياز مجموعة من المحكات الهيكلية التي ستحدد مستقبل هذا التوازن. فالاتفاق، بوصفه نتاجاً لحالة من الإنهاك المتبادل، لا يكتسب استدامته بمجرد وقف التصعيد، وإنما بقدرته على الانتقال من منطق إدارة الأزمة إلى منطق بناء قواعد مستقرة ودائمة لتنظيم الخلاف وإدارة التنافس.

ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد أربعة محكات رئيسة ستحدد مدى قدرة النموذج الجديد على الاستمرار:

1- المحك النووي: من إدارة المخاطر التقنية إلى بناء معادلة تفاوضية مستقرة

يبقى الملف النووي المحور الأكثر حساسية في مستقبل العلاقة الأمريكية ـ الإيرانية، ليس فقط بسبب طبيعته التقنية، بل لأنه يمثل نقطة التقاء بين قضايا الأمن والسيادة والمكانة الإقليمية، كما أظهرت تجربة خطة العمل الشاملة المشتركة وآليات التحقق المرتبطة بها.

والسؤال المركزي هنا لا يتعلق فقط بقدرة الأطراف على فرض قيود كمية على البرنامج النووي، بل بقدرتها على تحويل هذه القيود إلى إطار سياسي طويل الأمد يمنع عودة الملف إلى دائرة التصعيد.

ومن ثم، فأن أي اتفاق لا ينتج آليات تحقق مستمرة وضمانات متبادلة سيبقى عرضة للانهيار عند أول تحول سياسي أو تطور تقني، ليعود الملف النووي من جديد بوصفه مصدر تهديد وليس مجالاً للتفاوض.

2- المحك الجيواقتصادي: من العقوبات كسلاح إلى العقوبات كأداة للضبط

يمثل الاقتصاد أحد أهم ميادين اختبار الاتفاق، إذ إن مستقبل العلاقة سيعتمد على قدرة النظام المالي الدولي على التعامل مع إيران ضمن صيغة لا تقوم على العزل الكامل ولا على الاندماج

غير المشروط. فالعقوبات التي شكلت لعقود أداة مركزية في الاستراتيجية الأمريكية تواجه تحدياً يتمثل في الانتقال من أداة لإنهاك الدولة المستهدفة إلى أداة لضبط السلوك وربط الحوافز الاقتصادية بالالتزامات السياسية.

3- المحك الأمني الإقليمي: من إدارة النفوذ إلى بناء ترتيبات أمنية أوسع

لن يكون ممكناً تثبيت أي تفاهم أمريكي ـ إيراني إذا بقي محصوراً في العلاقة الثنائية، لأن جوهر الصراع يتجاوز واشنطن وطهران ليشمل بنية الأمن الإقليمي بأكملها. ولهذا يتمثل الاختبار الحقيقي في قدرة الاتفاق على الاندماج ضمن ترتيبات أمنية أكثر شمولاً تشمل دول الخليج والقوى المؤثرة في المنطقة. ويتطلب ذلك انتقالاً تدريجياً من منطق النفوذ القائم على أدوات الردع والوكالة العسكرية إلى منطق أكثر اعتماداً على المصالح المشتركة، والتفاعلات الاقتصادية، وآليات خفض المخاطر.

4- معضلة الأمن والثقة: الاختبار الأصعب في العلاقات الأمريكية_الإيرانية

تبقى مشكلة الثقة التحدي الأكثر عمقاً، لأنها لا ترتبط بملف واحد، بل بإرث طويل من الشك المتبادل. فوفق مفهوم معضلة الأمن، تميل الدول إلى تفسير الإجراءات الدفاعية للخصم باعتبارها مؤشرات على نوايا هجومية، مما يؤدي إلى استمرار دائرة الخوف والاحتياط

حتى في ظل وجود تفاهمات سياسية (Jervis, 1978). ولهذا فإن استدامة الاتفاق تحتاج إلى بناء منظومة من إجراءات الثقة المتبادلة (Confidence Building Measures) تشمل قنوات اتصال مستقرة، وآليات شفافية، وترتيبات تمنع سوء التقدير الذي قد يعيد الطرفين إلى منطق المواجهة.

الخاتمة: من وهم الحسم إلى عقلانية إدارة التنافس

تكشف الحالة الأمريكية–الإيرانية أن الصراعات المركبة في النظام الدولي المعاصر لم تعد تُحسم، بالضرورة، عبر التفوق العسكري أو الضغط الاقتصادي وحدهما. فحتى القوى الكبرى، رغم ما تمتلكه من موارد وإمكانات، لا تستطيع دائماً فرض ترتيبات إقليمية مستقرة بإرادتها المنفردة، كما أن القوى الإقليمية، على الرغم مما تملكه من أدوات نفوذ وقدرات لامتماثلة، تظل مقيدة بحدود البيئة الدولية وبالكلف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يفرضها الاستنزاف المستمر.

ومن هذا المنطلق، لا تكمن أهمية الاتفاق الأمريكي–الإيراني في كونه يعلن نهاية الخصومة أو يؤسس لسلام إقليمي شامل، وإنما في أنه يعكس تحولاً في منطق إدارة الصراع. فبدلاً من السعي إلى كسر إرادة الخصم أو فرض الحسم، يتجه الطرفان إلى تنظيم التنافس وضبط حدوده ضمن قواعد تقلل احتمالات الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة. ولا يعني هذا التحول تجاوز التناقضات البنيوية التي تحكم العلاقة بينهما، وإنما إعادة إدارتها ضمن إطار أكثر قابلية للضبط والاحتواء والمساومة.

وبهذا المعنى، يجسد الاتفاق نمطاً من الواقعية الاستراتيجية الأكثر تعقيداً؛ إذ لا يفترض اختفاء المنافسة أو تحول الخصومة إلى شراكة، بل يقوم على إدراك متبادل بأن استمرار الصراع من دون ضوابط يفرض كلفاً متزايدة على جميع الأطراف. ومن ثم، يصبح الاستقرار

نتاجاً لحسابات المصالح والكلفة، أكثر من كونه نتيجة لقيام الثقة أو التوافق الكامل.

وتخلص الدراسة إلى ثلاث نتائج رئيسة. أولاً، أن الاتفاق يعكس، في جوهره، استجابة لحالة من الإنهاك المتبادل أكثر من كونه تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقة الأمريكية–الإيرانية. ثانياً، أن الجغرافيا، والاقتصاد، والردع اللامتماثل باتت تشكل ركائز أساسية في معادلة التوازن بين واشنطن وطهران، بما يتجاوز التفسيرات التقليدية التي تختزل الصراع في ميزان القوة العسكرية. وثالثاً، أن استدامة هذا التوازن ستظل مرهونة بقدرة الأطراف على تحويل التهدئة المؤقتة إلى قواعد مؤسسية تنظم التنافس، وتدير الخلاف، وتحد من احتمالات عودة التصعيد، بدلاً من الاكتفاء بوقف مؤقت للمواجهة.

ومع ذلك، يبقى هذا المسار هشاً ما لم يترجم إلى ترتيبات عملية ومستقرة في الملفات النووية، والاقتصادية، والأمنية الإقليمية. فالاتفاقات التي تنشأ تحت ضغط الضرورة قد تنجح في احتواء التوتر وخفض مستويات التصعيد، لكنها لا تتحول إلى نماذج مستقرة إلا إذا استندت إلى آليات فعالة للتحقق، وقنوات اتصال دائمة، وحوافز متبادلة تجعل الالتزام بالتفاهم أقل كلفة من الانسحاب منه.

وعليه، فإن السؤال الجوهري لا يتمثل فيما إذا كان الاتفاق قد أنهى الصراع، بل في مدى قدرته على تحويل لحظة الإنهاك المتبادل إلى معمار إقليمي جديد لإدارة التنافس. فإذا نجح في ذلك، فقد يؤسس

لانتقال تدريجي من منطق الأزمات المتكررة إلى منطق التنظيم الصراعي. أما إذا أخفق، فلن يكون أكثر من هدنة فرضتها الضرورة، تؤجل الانفجار من دون أن تعالج العوامل البنيوية التي قد تعيد إنتاجه.

قائمة المراجع وفق نظام APA

1. Clausewitz, C. von. (1976). On war (M. Howard & P. Paret, Trans. & Eds.). Princeton University Press.
2. Schelling, T. C. (1960). The strategy of conflict. Harvard University Press.
3. Schelling, T. C. (1966). Arms and influence. Yale University Press.
4. Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. Addison-Wesley.
5. Jervis, R. (1978). Cooperation under the security dilemma. World Politics, 30(2), 167–214.
6. Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2012). Power and interdependence (4th ed.). Longman.
7. Mearsheimer, J. J. (2001). The tragedy of great power politics. W. W. Norton.
8. Morgenthau, H. J. (2005). Politics among nations: The struggle for power and peace (7th ed.). McGraw-Hill.
9. Mahan, A. T. (1890). The influence of sea power upon history, 1660–1783. Little, Brown and

Company.

10. Mackinder, H. J. (1904). The geographical pivot of history. The Geographical Journal, 23(4), 421–437.

1. Maloney, S. (2015). Iran's political economy since the revolution. Cambridge University Press.
2. Parsi, T. (2017). Losing an enemy: Obama, Iran, and the triumph of diplomacy. Yale University Press.
3. Takeyh, R. (2009). Guardians of the revolution: Iran and the world in the age of the ayatollahs. Oxford University Press.
4. Pollack, K. M. (2004). The Persian puzzle: The conflict between Iran and America. Random House.
5. Katzman, K. (n.d.). Iran sanctions. Congressional Research Service.
6. International Atomic Energy Agency. (n.d.). Verification and monitoring in the Islamic Republic of Iran in light of United Nations Security Council Resolution 2231. IAEA.

7. U.S. Department of State. (2015). Joint Comprehensive Plan of Action.
8. Cordesman, A. H. (2018). Iran, oil, and the Strait of Hormuz. Center for Strategic and International Studies.
9. International Institute for Strategic Studies. (n.d.). The military balance. Routledge.
10. Lobell, S. E. (2017). Structural realism/offensive and defensive realism. In Oxford research encyclopedia of international studies. Oxford University Press.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org